مجموعـــة الخبـــراء المغاربيـــن

مركز الدراسات المتوسطية والدولية
Centre of Mediterranean and International Studies

عـــدد 4
فبرايـر 2011

المغـرب العربـي وإفـريقـيا

1 العلاقات المغاربية–الإفريقية : بعض الجوانب الإشكاليـة

د. عبـد النـور بـن عنتـر

إذا كان المغرب العربي جزء لا يتجزأ من إفريقيا بحكم الجغرافيا، فإن الوضع مختلف تماما سياسيا واقتصاديا، فهو منسلخ عن جسده الجغرافي لأن وجهته شمالية، أوروبية تحديدا، إذ يبدو جليا أن نداء البحر أقوى من نداء الصحراء نظرا لقوة الجاذبية الأوروبية. لكن المنطقة تعرف نوعا من الاهتمام المتجدد بإفريقيا مرده تنامي الإرهاب في الساحل والهجرة السرية الإفريقية.

إقـرار دستـوري بـالانتمـاء الإفريقـي وعـزوف أكـاديـمي

لعل الدساتير المغاربية الأكثر إفريقية، هي المغربية والجزائرية. فالدستور المغربي ينص على أن المملكة المغربية «جزء من المغرب العربي الكبير. وبصفتها دولة إفريقية، فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية». أما الدستور الجزائري فينص على أن الجزائر»جزء لا يتجزّأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية». فيما ينص الدستور التونسي على أن «الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير» وعلى تعلق شعبها بـ «التعاون مع الشعوب الإفريقية». وينص الدستور الموريتاني على أن «الشعب الموريتاني كشعب مسلم عربي إفريقي» يسعى لـ «تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير والأمة العربية وإفريقيا». أما ليبيا فهي بدون دستور، وكان دستورها لسنة 1951 (ألغي في 1969) نص على أنها «جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الأفريقية». بيد أنه رغم الإقرار الدستوري بالدائرة الإفريقية، كدائرة انتماء وأو دائرة تحرك جيوسياسي فإنها تبقى مهمشة مقارنة بالدائرتين العربية والمتوسطية.

كان وعي نخب الحركات الوطنية المغاربية بفكرة المغرب العربي أكثر تقدما من وعي النخب التي تحكم منذ الاستقلال، ويمكن قول الشيء نفسه عن إفريقيا لأن الاهتمام المغاربي بها كان مبكرا وبلغ ذروته في سبعينيات القرن الماضي، ليستعاض عنه بنوع من اللامبالاة حيال القارة بل والانسلاخ عنها ! تعين انتظار انتشار الإرهاب في الساحل وتنامي الهجرة السرية ليتذكرها المغاربة وليستفيقوا من «غيبوبتهم» الهوياتية... وخلال مرحلة الفراغ الإدراكي هذا كانت إفريقيا تُختصر مغاربيا في مؤتمرات وقمم منظمة الوحدة الإفريقية ثم سليلها الاتحاد الإفريقي.

أما أكاديميا، فإنها «نادرة» الحضور في مجالات البحث في الجامعات المغاربية، حيث يبقى التخصص في الدراسات الإفريقية مهمشا فيما يتضخم اجترار البحوث حول الشرق الأوسط وأوروبا... وقليلة هي الندوات المخصصة للقضايا الإفريقية. توجب انتظار بروز الساحل كبؤرة توتر (إرهاب، جريمة منظمة... وهجرة سرية) لتفتح تخصصات في الدراسات العليا وتنظم ندوات. لكن من الصعب تدارك الأمر لأن جامعاتنا لم تكوِّن مختصين في الشؤون الإفريقية منذ سنين. وهذا يعني أننا نعتمد على معارف أنتجها الغير للتعاطي مع قارتنا!

الفصـل والوصـل ودور الوسيـط الأوروبـي

تعرف العلاقة المغاربية–الإفريقية جدلية الفصل والوصل، بمعنى أن المغرب العربي رغم إفريقيته جغرافيا فهو منفصل عن إفريقيا على أكثر من صعيد. فبعد مرحلة الوصل–الالتحام للسنوات الأولى من الاستقلال حتى منتصف السبعينيات شهدت العلاقة مرحلة فصل تصلب عودها تدريجيا موازاة مع تطور البناء الأوروبي. ومن ثم تبقى هذه العلاقة رهن دور الوسيط الأوروبي: كلما زاد «الالتحام» مع أوروبا – بمحض الإرادة أو على مضض – كلما زاد الابتعاد عن إفريقيا، بمعنى أن حركة الفصل والوصل مرهونة أيضا بطبيعة العلاقة مع أوروبا. طبعا لو اكتفينا بالمقياس المؤسساتي – الجامد – لفندت هذه الفرضيات، لأن الدول المغاربية – باستثناء المغرب – ناشطة في الاتحاد الإفريقي. لكن الواقع لا تصنعه

Konrad Adenauer Stiftung

الانتماءات المؤسساتية الهيكلية، وإنما السلوكيات والانعكاسات العملية للالتزامات المؤسساتية.

عوضا أن يكون المغرب العربي الوسيط سياسيا واقتصاديا بين إفريقيا وأوروبا ترك المجال لهذه الأخيرة لتشكل برزخا يفصله عن عمقه القاري، إلى درجة أنه لا يمكن فهم العلاقات بين دول مغاربية وإفريقية بمعزل عن علاقاتها بقوى أوروبية. وحتى في مجال النقل الجوي، فالسفر إلى إفريقيا غالبا ما يمر عبر أوروبا لقلة الخطوط المباشرة بين العواصم المغاربية والإفريقية. وما يزيد الوضع سوء التحول التدريجي للمغرب العربي إلى جدار عازل بين إفريقيا وأوروبا نزولا عند رغبة هذه الأخيرة الساعية لجعله درعا واقيا يحميها، عن بعد، من المهاجرين الأفارقة.

والملاحظ أنه كلما ابتعدنا عن السنوات الأولى من الاستقلال كلما زادت الهوة الجيوسياسية بين أقصى شمال القارة وبقية أجزائها. لقد ولت الدول المغاربية وجهها شمالا صوب أوروبا وأدارت ظهرها لجناحها الجنوبي. ويعد تحركها شمالا دلالة على ضعف بنيوي أكثر مما هو دلالة على سعي لركب قطار التقدم بمعية أوروبا.

تصدير متبادل للتوتر

ليس المغرب العربي دائما نقطة قوة بالنسبة لإفريقيا، فبعض الخلافات المغاربية البينية تنعكس عليها سلبا، وعوض أن تؤثر إفريقيا على المناخ السياسي المغاربي تأثرت به، وهذا دلالة على ضعف الكل (الإفريقي) أمام الجزء (المغاربي) وضعف القارة عموما... ويرسل المغرب العربي برسائل متناقضة باتجاه إفريقيا يكاد يتناسب عددها مع عدد الدول المغاربية، وإن كان من الممكن حصرها في ثلاث من حيث مصدرها. وبهذا الشكل يكون المغرب العربي المتعدد الأصوات عبئ على إفريقيا... ومن هنا نفهم لماذا أصبح الرسو السياسي المغاربي في الساحل الإفريقي محل خلافات ليس فقط مغاربية بينية بل إفريقية بينية كذلك. وأصبحت بعض دول الساحل بين مطرقة صراع النفوذ المغاربي وسندان صراع النفوذ الأجنبي...

أما إفريقيا فتصدر إلى المغرب العربي جحافل متواصلة من المهاجرين السريين باتجاه أوروبا لكن الجزء الأكبر منهم يستقر في الدول المغاربية التي أصبحت أيضا بلدانا مستقلة للمهاجرين. وكما تسببت الخلافات المغاربية البينية في زيادة تفرق شمل الأفارقة، فإن الهجرة الإفريقية تسببت هي الأخرى في زيادة حجم الخلافات بين الدول المغاربية التي أصبحت تتبادل التهم بسوء النية في محاربة الهجرة السرية، ليتحول موضوع الهجرة إلى مسألة خلافية إضافية في سجل الخلافات البينية المغاربية الثري. وهكذا فعوضا أن يقود الملفان (الإرهاب والهجرة) إلى تعاون جماعي فإنهما يعمقان خلافات مزمنة أصلا. أما التداعي السلبي الآخر لملف الهجرة فيكمن في الشرخ الذي أحدثه بين الدول المغاربية المستقبِلة للهجرة الوافدة من جهة، والدول الإفريقية المصدِّرة للهجرة النازحة من جهة ثانية، لأن الأولى أصبحت عمليا تقوم بمناولة أمنية (sous-traitance sécuritaire/security subcontracting) في مجال مكافحة الهجرة لصالح أوروبا متبعة بذلك ما تطبقه أوروبا على المهاجرين المغاربة.

رغم هذا التصدير المتبادل فإن الميزة الأساسية للعلاقات المغاربية–الإفريقية هي غياب الصراعات المرتفعة الحدة. فقد عرفت هذه العلاقات بؤرتين صراعيتين : الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد حول شريط أوزو والنزاع الموريتاني–السنغالي. لكن سرعان ما عادت الأمور إلى مسارها الطبيعي، ولم ينجم عنهما كتلة مغاربية في مواجهة «الآخر» الإفريقي، بل كانت التحالفات متشابكة متجاوزة «التضامن المغاربي» و«التضامن الإفريقي».

اهتمام عربي ومغاربي متجدد بإفريقيا ؟

هناك نوع من الاهتمام العربي والمغاربي المتجدد بإفريقيا خلال السنوات الأخيرة، والمتمثل أساسا في تعزيز علاقات التعاون بين المجموعتين خاصة مع عقد ثاني قمة عربية–إفريقية في سرت الليبية في 2010، أي بعد 33 سنة من انعقاد أول قمة عربية–إفريقية في مصر. لكن لماذا هذا الإحياء في هذا التوقيت لواحدة من أقدم آليات التشاور والتعاون بين الطرفين ؟ هناك أسباب عامة يمكن حصرها في ظاهرة الحوارات والقمم الشاملة بين العالم العربي ومختلف الشركاء (الصين، أمريكيا اللاتينية...) وبين إفريقيا وشركائها (أوروبا، الصين). لكن على عكس أوروبا التي تمكنت وفي ظرف قياسي من إرساء تقليد القمم الأوروبية–الإفريقية، بغض النظر عن فحواها وجدواها، فشل العرب والأفارقة في الإبقاء على نفس الآلية التي اعتمدوها منذ وقت مبكر.

لكن هناك عوامل أكثر أهمية تخص دول المغرب العربي تحديدا – أما دول مثل مصر والسودان فهي مهتمة أيضا بحوض النيل – وهي الإرهاب والهجرة. فقد أجبرت هذه التهديدات (الإرهاب خصوصا) والتحديات (الهجرة أساسا) في الساحل الدول المغاربية على الانتباه ثم الاهتمام – رغم أن حركات التمرد في شمالي مالي والنيجر أثار مخاوف بعضها خاصة الجزائر، بداية من مطلع تسعينيات القرن الماضي – بالجوار الجنوبي. ومن ثم كانت مضامين الاهتمام المغاربي بتخومه الساحلي أمنية أساسا، ومن هنا فالاهتمام المتجدد بإفريقيا سلبي التصور لأن التعاون المنشود قصده درئ الإرهاب ومحاربة الهجرة السرية وسد ثغرات الانكشاف جنوبا. ويبدو أن الدول المغاربية تتعامل مع الجوار الإفريقي كما تتعامل معها الدول الأوروبية، فهي تهتم بـ «إفريقيا» أو على الأقل بجزء منها – الجوار الساحلي المباشر – بسبب الهجرة والإرهاب. ومن ثم فالاهتمام المتجدد سببه الخوف من الآخر الإفريقي – الجار – ولا يحركه أي تصور إستراتيجي للعلاقة المغاربية–الإفريقية، الغير موجودة أصلا في مدركات وسلوكات النخب المغاربية والأفريقية الحاكمة...

والملاحظ هنا عجز المغرب العربي على التحرك كفاعل مستقل عن الغطاء العربي، حيث بُعث التحرك العربي فيما بقي المغاربي غائبا كتحرك جماعي بينما تتطور المسارات الثنائية. ومن ثم فإن

هذا الاهتمام المتجدد، مغاربيا، قد يكون مجرد محاولة من الدول المغاربية لتقي نفسها، فرادى، من ما تعتبره شرا إفريقيا لا محال. وعليه فحتى التهديدات والتحديات المشتركة لا تولد دينامية تعاونية أمنية مغاربية...

كلاهما ساحة لتنافس الكبار

لم يرق المغرب العربي وإفريقيا بعد إلى مصاف الفاعل، فكلاهما موضوع لتنافس القوى الكبرى التقليدية (أمريكا، فرنسا... وأوروبا) منها والصاعدة (الصين، الهند...). وينعكس التنافس على مناطق النفوذ في إفريقيا سلبا على العلاقات العربية–الأفريقية لأنه يربط كل طرف بقوى كبرى عبر مسارات ثنائية متنافرة ومتنافسة تعمق الهوة بينها حائلة دون تجسيرها. وكلما زاد الالتحام فرادى بالقوى الكبرى كلما زادت المسافة، إن لم نقل التنافر، محليا (إفريقيا)، لأن السعي للتقرب من هذه القوى يدخل هذه الدول في تنافس عكسي: تُقبل كل واحدة منها على تنازلات للطرف القوي للظفر بفتات على حساب الجيران. كما يزيد هذا من استقطاب مبادلاتها التجارية مما يخفض من حجم المبادلات البينية المهملة الثقل أصلا. ومن هنا يأتي الانعكاس الأهم لهذا التنافس وهو تحديث تبعية القارة لهذه القوى. فرغم الحديث عن الشراكة مع القوى الكبرى، فإن كل ما في الأمر هو ربط الضعيف بالقوي (التقليدي والناشئ) بوسائل أخرى، وبالتالي فحال الأفارقة أجمع كحال المستجير بالرمضاء من النار.

تتحدث دول مغاربية لغة «إستراتيجية» لا تفهمها الدول الإفريقية أو تتخوف من مقاصدها. فلمًا تنتقد– باستثناء المغرب الذي عرض إيوائه لها – أو ترفض القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) مثلا، ساعية لإقناع دول إفريقية بعدم إيواءها، فإن هذه الأخيرة تنظر إليها بعين الريبة لأنها لا تملك لا المال ولا الثروات ولا الموقع، وربما ولا حتى الاستقرار السياسي، لرفض مساعدات أمريكية ستجنيها. أضف إلي ذلك الرياء السياسي السائد مغاربيا (كل دولة تعتبر نفسها «شريكا إستراتيجيا» للولايات المتحدة). يبدو أن الدول المغاربية الأكثر نشاطا (ليبيا، الجزائر والمغرب) على الساحة الإفريقية، لا تعي ضرورة دفع تكلفة «الريادة». فالنفوذ يُقاس أيضا بما يُدفع نقدا (تعاون، مساعدات...)، وهنا مكمن الخلل في «الإستراتيجيات» المغاربية، فهي تسعى لإخراج إفريقيا من دائرة النفوذ الأجنبي لكنها لا تريد تحمل تبعات ذلك سياسيا وماليا كما أنها تقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية! إن الحديث عن التضامن الإفريقي وعن المصير المشترك لا يسمن ولا يغني من جوع، ما يهم هي المصالح والمنافع المتبادلة.

متفرقة أينما ولت وجهها

ولت الدول المغاربية وجهها شمالا صوب أوروبا فرادى وهاهي توليه جنوبا صوب إفريقيا على النمط ذاته، ومن هنا فإن الخلافات المغاربية البينية حول المقاربة الأحسن إزاء الاتحاد الأوروبي لها ما يوازيها من خلافات حول أحسن السبيل للتعامل مع التخوم الجنوبي، حيث تُفرق طريقة التعاطي مع حالة عدم الاستقرار في الساحل شمل «الأشقاء» المغاربة عوض أن توحدهم. وبما أن فاقد الشيء لا يعطيه، فإن المغرب العربي المنقسم على نفسه يشكل عبئ على إفريقيا أكثر مما يمثل متنفسا/منقذا لها.

إنه لمن الضروري التفكير في مواطن الخلل للخروج من المأزق الحالي والتخطيط لتوظيف ذكي لكل المقومات المتوفرة والمتوافرة لبناء مشروع حضاري كمشروع أوروبا التكاملي الذي وفر لها شيئين نفيسين في إفريقيا؛ السلام والتنمية، وهنا بيت القصيد.

2 نحو رؤية جديدة للعلاقات المغاربية الإفريقية

د. امحمد مالكي

تقديم

يكتسي موضوعُ «العلاقات المغاربية الإفريقية» أهميةً خاصة، ليس بسبب أن إفريقيا عمق إستراتيجي للمغرب العربي، وأحد أعمدته التاريخية والحضارية فحسب، بل لأن العلاقة بين الطرفين المتكاملين في حاجة إلى إعادة صياغة وتطوير وتجديد.. وربما تأخر المغاربيون في امتلاك الجرأة للإقرار بأن مكانة إفريقيا في اختياراتهم وإستراتيجياتهم ظلت شاحبة وجدّ متواضعة.

ننطلق من فكرة أن التمازج الإثني والحضاري الحاصل تاريخيا بين بلاد المغرب وجزء هام من إفريقيا لم يتعمق أكثر، ولم يُحافظ على ديمومته، بل إن متغيرات عديدة ساهمت في إضعافه تارة بوعي، وطوراً بدونه.. وقد شجعت السيرورات التاريخية [الاستعمار أساساً] التي شهدتها إفريقيا بكل جهاتها ومناطقها على تكوين صورة نمطية مفادها أن « إفريقيا لا تصبح ضمن دائرة اهتمام المغاربة إلا حين يشعرون بالحاجة إليها، و تدخل، بالمقابل، مدارَ الإهمال عندما لا تضطرهم ظروفهم على الانفتاح عليها»، والحال أن إحساساً من هذا النوع من لدن الأفارقة وجد صدى في العديد من الكتابات ، سواء من لدن من اعتمدوا لغة الدفاع عن التمازج Symbiose العربي الإفريقي، أو من لمَسوا في هذا المعطى ذريعة لتعميق الشرخ بين العرب والأفارقة، لاسيما في متن الكتابات الأوروبية والغربية.

ليس ثمة شك أن الصورة النمطية أعلاه ، تجد مبرراتها الموضوعية في أكثر من محطة من تاريخ العلاقات المغاربية الإفريقية، ونزعم القول أن ليست الحقبة المعاصرة وحدها المسئولة عن تشكيل قَسَمات هذه الصورة، بل يختزن التاريخ بدوره موروثاً معقداً ومركباً يساهم بشكل كبير في الحيلولة دون تبديد عناصر الإعاقة في العلاقة بين الطرفين. فمن جهة، طغت لحظات التوتر على غيرها من لحظات التعاون، وبدت إفريقيا وكأنها على الدوام موضوعَ استنزاف وتبدبد لخيراتها ليس إلا، والحال أن الواقعَ لم يكن كذلك ، وإلا بماذا نُفسر الحركة الاقتصادية المتنامية في ممالك إفريقيا وتخومها، التي لعب فيها «الجمل» والتجارة عبر الصحراء أدواراً مفصلية؟!.

تأسيساً على ما سبق بيانُه، نطرح جملة من المنطلقات، نخالها جديرة بالتفكير بُغية إعادة صياغة رؤية جديدة للعلاقة بين المغرب العربي وإفريقيا، والحال أنها ليست عناصر إستراتيجية متكاملة، بقدر ما هي تأملات في ما يجب الاجتهاد فيه لتستقيم العلاقة بين طرفين متلازمين، جمعهما التاريخ والمصالح المشتركة وإلى حد ما الدين، وأبعدتهما متغيرات دولية وقطرية كثيرة.

يُحيل المنطلق الأول على ما يمكن أن نسميه في «علم إجتماع المعرفة» «الأنا»، أي «الذات»، من حيث كونُها كائنا حياً، متجدداً، ومتطوراً.. ومن الملاحظ في هذا السياق أن كثيراً ما تخونُ التسميات المعنى، فتقرِّرُ دلالاتٍ وأحكاماً مُضرّةً.. وفي موضوع هذه الورقة، تنطوي التسميات على حمُولات ذات آثار واضحة سلباً أو إيجاباً على إستراتيجية بناء العلاقة بين المغرب العربي وإفريقيا. فمن هو «العربي» ؟، ومن هو الإفريقي ؟، وهل الفصل بينهما ممكن، وعلى أي أساس؟.

إنه لمن الأهمية بمكان إمعان النظر في التسميات المتداولة والتمحيص في مضامينها ودلالاتها، بُغية إعادة صياغة رؤية جديدة للعلاقات بين بلداننا المغاربية وعمقنا الإستراتيجي والأمني إفريقيا. فقد دأبت الكتابات الأوروبية والغربية بوجه عام - وسار بعضُنا على هديها - على إعتماد تسميات مبنية على أسس أثنية أو عرقية أو جغرافية وجهوية، من قبيل «إفريقيا السوداء» وإفريقيا البيضاء، أو «إفريقيا جنوب الصحراء»، أو «الزنجية والزنوج»، وما إلى ذلك من النعوت والصفات، والحال أنها ليست أوصافاً مجردة ، بقدر ما هي تسميات ذات حمولات إيديولوجية وسياسية، مما يعني أن وعيَ أبعادِها لازمٌ لدرء المزالق الممكنة والمحتملة، وفي صدارتها «التشويش» على الصفة ذاتها، والتأثير بالنتيجة على علاقة «الواصِف» ب «الموصوف»، أي العرب، والمغاربيون جزء منهم، وعموم شعوب إفريقيا. فمما نلاحظه، في هذا السياق، أن الاتجاه الغالب لدى الدارسين «استعمال عبارة «العلاقات العربية الإفريقية»، أو «المغاربية الإفريقية»، وكأن للعرب وجوداً مستقلاً عن إفريقيا، أو أن هناك إفريقيا من دون عرب»، علماً أن قرابة ثلثي العرب يعيشون في إفريقيا، وعشر دول عربية تقع داخل خط إفريقيا، حجة هؤلاء في ما ذهبوا إليه ثلاثة أسباب ذات صلة بالعنصر أو الجنس، واللغة، والثقافة.

يتعلق المنطلق الثاني في صياغة الرؤية الجديدة للعلاقة بين الدول المغاربية وإفريقيا، بما يمكن أن نسميَه «إستراتيجية تحديد الأولويات». فالعلاقة التي تروم النجاعة والكفاية تحتاج إلى هندسة، بالمعنى الذي يحيل على وضوح المشروع، وجدوائيته، وترتيب مدا رجه في الزمن، وتصور كُلفته، وتوقع مُخرجاته وإسقاطاته في الأزمنة القريبة والمتوسطة والطويلة، والحال أن عملاً من هذا النوع يحتاج أولاً إلى إرادة واعية قيمة المشروع وإستراتيجية الآفاق التي يفتحها، والتحديات التي تعترض مسيرته، فهو من قبيل الإستراتيجيات الكبرى التي تحقق الإقلاع العام للدول والبلدان المنتصرة له، وقد أثبتت خبرات المجموعات الجهوية والقارية الكبرى تاريخيةَ هذا النوع من الخطوات الجريئة في تاريخ البلدان والشعوب.

فهل إرتقت «إفريقيا» في وعي نُخباتنا السياسية المغاربية القائدة إلى هذا السقف من إدراك الأشياء ؟، وهل من الممكن أن ترتقي إلى هذه المنزلة، وكيف، وبأي ثمن؟.

لا يجادل اثنان في أن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل، وأن على الرغم من بنية العلاقات الثنائية، والتواجد الفعلي للدول المغاربية داخل «منظمة الوحدة الإفريقية» قبل أن تتحول إلى «الإتحاد الإفريقي»، لازال المشروع، بالتحديد المومإ إليه أعلاه ،غائباً، بل إن العلاقات البينية نفسها لم تُدرك عتبةَ ما وصلت إليه نظيراتُها في مناطق أخرى من العالم ولربَّ قائل يرد بالتشديد على الصعوبات التي تعترض العلاقة الضرورية والمطلوبة بين بلاد المغرب وإفريقيا، والتي يوعزُ جزء يسير منها إلى المعوقات الكامنة في قسوة الطبيعة، وتواضع البنيات التحتية، وموجات القلاقل التي استبدت بمساحة كبيرة من البلاد الإفريقية.. إنها مرافعات على قدر مهم من الواقعية، لكن ألم نخترق الصين القادمة من آسيا جدران هذه القسوة، وهي الآن سائرة في طريق تنمية قدراتها الاستثمارية بريادة أزعجت منافسيها الدوليين في أوروبا والغرب عموماً.. والحال أن الجار المغاربي ولى ظهره نحو أوربا أو غيرها من المناطق، وهي محدودة، ليستحضر إسمَ إفريقيا عند المناسبة، أو حين يشتد بها نزاع، أو تَفتك بشعوبها آفةُ، أو حين يستشعرُه ضميره بنداء المسؤولية فيُسرع إليها وفي لغة خطابه مزيج من العاطفة والشفقة.. إن الرؤية الجديدة المنشودة في العلاقة بين بلاد المغرب وإفريقيا لا تنهض وتستقيم وتغدو قابلةً لإدراك النجاعة والكفاية، إلا إذا أُسِّسَت على القطيعة مع هذا النمط من التفكير.. صحيح أن ثمة في إفريقيا مشاكل دقيقة ومستعصية، أو على الأقل تحتاج إلى مجهودات وإمكانيات هائلة قد لا يكون في مُكن البلاد المغاربية التغلب عليها، لكن بمستطاع هذه الأخيرة هندسةَ الأولويات وحسن اختيار الوسائل في رسم رؤية جديدة في علاقاتها بإفريقيا، ولن يتأتى ذلك دون تشكل وعي فعلي يُنزِلُ العلاقة مع «إفريقيا» مزلةَ لا تقل أهمية عن القضايا المصيرية الكبرى لبلاد المغرب. ففي إفريقيا اليوم قرابة أربعة عشر تجمعاً اقتصاديا إقليمياً موزعة على عموم جهات القارة الإفريقية، يمكن الدخول في مشاريع مدروسة واقعية وواضحة معها، لعل أقربها وأنسبها من حيث الموقع الجغرافي والجيوإستراتيجي «المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" CEDEAO، التي تضم كلاً من السنغال، غينيا، ساحل العاج، سييرا ليون، ليبيريا، غامبيا، غينيا بيساو، بوركينا فاسو، غانا، البنين، ومالي، ونيجيريا، والنيجر، والطوغو، أي ست عشرة دولة متميزة بتكاملها الاقتصادي وموقعها الجغرافي، وهي في خط التماس جنوبا مع بعض دول الإتحاد المغاربي [الجزائر، ليبيا، وموريتانيا].. دعونا نتصور مثلاً إنجازاً من قبيل طريق سيار يربط الفضاءين المغاربي والإفريقي غرباً، أو خط بحري يوصل المرافئ المغاربية بغيرها من الدول الإفريقية المطلة على البحر.. إنه سيُشكل دون شك ثورة حقيقية في إعادة بناء العلاقة المغاربية الإفريقية. نسوق هذا المثال من عشرات الأمثلة التي بمقدرة المغاربيين الاجتهاد في هندستها والتكاتف من أجل إنجازها، لاسيما وأن هناك دولا داخل الفضاءين منتجة للنفط ومشتقاته من قبيل الجزائر، ليبيا،

ونيجيريا، قادرة على المساهمة في الاستثمار في مثل هذه المشاريع الكبرى، إن تحققت لديها إرادة الفعل. بيد أن الواقع يدل على محدودية تحذر ثقافة العمل المشترك المنتج للخيرات في المحيطين المغاربي والإفريقي.. ففي تقرير «منظمة المؤتمر الإسلامي OCI لعام 2006، ترتبت المنطقتان المغاربية والإفريقية في مراتب جد متواضعة، حتى لا نقول متأخرة، في سلم معدلات التبادلات البينية للدول الأعضاء في هذه المنظمة، حيث لم يتجاوز نصيب إفريقيا من المبادلات التجارية مع غيرها من دول «منظمة المؤتمر الإسلامي» 9،15%، في حين قُدرت نسبة دول إتحاد المغرب العربي ب 3،35%. ومن المفارقات اللاّفتة في هذا السياق، أن في الوقت الذي توجهت عموم بلاد العالم إلى الاستثمار في الإنسان، باعتباره مصدر الثروة وهدفَها، تصدرت المنطقتان صفحات التقارير الدولية حول الهجرة بكل أشكالها.ففي إفريقيا تتدفق موجات الهجرة القَسرية Forced migration بشقيها الداخلي والدولي، كما أصبحت بلاد المغرب مصدراً وممراً لها. فحسب التقديرات الإحصائية المختلفة يدخل ما بين 65.000 و12.000 إفريقي بلاد المغرب الخمسة، يتوقون جلهم إلى الانتقال إلى الضفة الأخرى من المتوسط.. والحال أن هؤلاء ليسوا في معظمهم معوزين ، بل عدد مهم منهم على مستوى معقول من التعلم، وينحدرون من شرائح اجتماعية متوسطة، غير أن دافعهم إلى الهجرة القسرية أو الإرادية أحياناً كان البحث عن فرص ملائمة لم يجدوها في بلدانهم، أو فروا من نيران العنف وانعدام السلم المدني في أوطانهم، أو للاعتبارين معاً.

ومن الملاحظ أن وتيرة الهجرة، تحديداً من دول إفريقيا الغربية والوسطى، تنامت مع العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، لاعتبارات ذات صلة بالسياسية الليبية الجديدة حُيال إفريقيا خلال سنوات الحظر الدولي [1992 ـ 2000]، أو في أعقاب سقوط نظام «موبوتو" في الكونغو عام 1997 واستفحال القلاقل في هذا البلد. لذلك، تبدو البلاد المغاربية في موضوع الهجرة القادمة من غرب ووسط إفريقيا بين فكّي كَماشَة، فمن جهة تتعرض لضغوطات أوروبية كثيرة ثنائية وجماعية[الإتحاد الأوروبي]، ومن زاوية ثانية وجدت نفسها أمام موجات من الهجرة تسعى إلى الاستقرار على أراضيها، وقد يخلق هذا الوضع ميولات معاديةَ للأفارقة من جانب المجتمعات الأصلية. إننا إذن أمام مخزون بشري على درجة بالغة الأهمية ، يمكن استثماره في إقلاع المنطقتين المغاربية والإفريقية، حين يتوفر مشروع فعلي يُرتب الأولويات ويعقلن الوسائل والآليات.

يخُص المنطلق الثالث في صياغة الرؤية الجديدة للعلاقات المغاربية الإفريقية إشكاليةَ «الكلفة» المطلوبة في تحقيق التعاون الأمثل مع المحيط الإفريقي.. فكل قرار تاريخي يحتاج إلى ثمن، تساهم الإمكانيات المادية دون شك في تيسيره، لكن يستلزم أولا وبالضرورة إرادةً سياسيةً وجرأةً فكريةً ووعيًا تاريخياً يتمثل إستراتيجيةَ القرار ويدافع عن قيمته المستقبلية.. والكُلفة في هذا المقام تنحصر تحديداً في مصالحة المغاربيين مع ذاتهم، مع فضائهم المشترك، أي المعرب العربي ، أو المغرب الكبير، أو بلاد المغارب ، بغض النظر عن التسميات.. فإنجاز التواصل الفعلي والعقلاني مع إفريقيا يمر أولاً وقبل كل شيئ ببناء الذات الجمعية.. التي حلت في 27 ـ28 أبريل 2008 ذكرى مرور نصف قرن على مؤتمر طنجة والمشروع المغاربي يراوحُ مكانه.

تكمن قيمة هذا المنطلق في كون البناء المغاربي المشترك عند تحقيقه سيُعطي لدول الجوار ضمانةَ ودليلاً على صدقية المشروع الذي تروم بلاد المغرب تأسيسَه بمعيتهم، كما سيمنح المغاربيين أنفسَهم قوةَ وقدرةً على التفاوض والحوار والإنجاز، ولأن الفكرة المغاربية لم تتنزّل منزلة الخيار الإستراتيجي، على الرغم من المحاولات العديدة التي شهدتها المنطقة منذ مؤتمر طنجة ربيع 1958، فقد ظلت العلاقات المغاربية الإفريقية ثنائيةً بعيدةً عن اكتساب إطار اتفاقي جماعي يُقوّي أهدافَها ويُعظّم مكاسبَها، بل عانت في الحقيقة من أُتون الخلافات المغاربية البينية وتداعياتِها.. ألم تنقسم إفريقيا ومعها بلاد المغرب منذ بداية ستينيات القرن الماضي بين المجموعة التقدمية المناهضة للاستعمار والغرب، ومن كان موالياً لهما من الدول الإفريقية. لذلك، لعب ضمور المشروع المغاربي دوراً مفصلياً في استعصاء بناء علاقات متوازنة، فعالة ، وعقلانية مع دول الجوار، ومنها طبعاً المحيط الإفريقي.

نعتبرُ بناءَ الفضاء المغاربي شرطاً واقفاً لبناء فضاءات الجوار، فليس من باب الاستطراد التشديد على ضرورة التنبُّه إلى مثالب الوضع المغاربي الحالي على المغاربيين أنفسهم قبل غيرهم. فكما أن للبناء ثمناً، هناك ضريبة لعدم البناء، وهي من نوع الضرائب التي لا تقدَّر مادياً فحسب،بل تُحتَسب بميزان الهذر التاريخي والحضاري.. ففي تقدير "اللجنة الاقتصادية لإفريقيا» CEA ، التابعة للأمم المتحدة، يُمكِّن التكامل الاقتصادي الدولَ المغاربية الخمس من جني ثلاثمائة وخمسين مليون دولار [350] سنويا ، كما أن الاستمرارَ في وضع «اللاّمغرب» Non Maghreb، يُفقد كل بلد مغاربي واحداً في المائة [1%] سنوياً من إنتاجه الخام الوطَني، فدعونا إذن نُقدِّر الكلفة العامة، بتعبير "جاك دولور J. Delors، الناجمة عن استمرار توقُّف المشروع المغاربي ؟؟. لذلك، لم يعد المشروع المغاربي رغبةً، أو أمنيةً، بل أصبح ضرورةً لا مندوحة عنها، لإنجاز الإقلاع العام للبلاد المغاربية.. لقد بذلت الدول المغاربية الثلاث[الجزائر، تونس، والمغرب] منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وإن بدرجات متفاوتة، مجهودات فرديةَ ملموسةَ لتأهيل اقتصادها بغية الاندماج في المنظومة الاقتصادية والتجارية الدولية، غير أن ثمارَها ظلت معزولةً بسبب طابعها الفردي ولافتقادها قوةَ دفع جماعية ومشتركة.، أي الإطار المغاربيَ المشترك، ومن اللافت للانتباه أن المبادلات المغاربية البينية التي وصلت فترة الحماية واحداً في المائة إلى 1،5%، لم تتجاوز على امتداد نصف قرن من الاستقلال سقف 3%، وهي الأضعف في سجل المبادلات داخل المجموعات الاقتصادية الجهوية في العالم.وتكمن الحاجة إلى إعادة تنشيط الإتحاد المغاربي وإنعاش مؤسساته المشتركة في المُخرجات والفوائد المنتظرة منه، والتي سيكون عصياً على الأقطار منفردة إنجازَها. فتحرير المبادلات بين الدول المغاربية الثلاث [المغرب، الجزائر، تونس] سيخلق سوقاً جهويةً من خمسة وسبعين [75] مليون نسمة، وهو رقم له قيمته المادية والرمزية في ميزان الاقتصاد الدولي

اليوم، ومن شأن ذلك أيضاً التشجيع على انسياب الاستثمارات الأجنبية وتواردها إلى بلاد المغرب، بل إن وضعاً من هذا الحجم سيعطي دفعةً قويةً للمفاوض المغاربي في علاقته بالشركاء الدوليين الفعليين والمحتملين وفي صدارتهم الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

3 الأهمية الإستراتيجية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لاتحاد المغرب العربي

د. ديدي ولد السالك

إن التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم في ظل مناخ العولمة المتسارعة في جميع الاتجاهات، تجعل أي دولة أو أي مجموعة دولية تسعى للحفاظ على مصالحها في الحاضر واستمرارها في المستقبل، تعمل على تكييف أوضاعها مع متطلبات تلك المتغيرات الدولية، وتفكر بجدية في رسم الإستراتيجيات المناسبة لمستقبل إدارة علاقاتها وفقا لمعطيات الحقل الدولي، وهي المعطيات التي تقتضي من أقطار اتحاد المغرب العربي، العمل على زيادة وتيرة اندماجها الجهوي وتغيير سياساتها التي انتهجتها خلال العقود الماضية، والتي تقوم على استمرار العلاقة مع المستعمر السابق – الذي هو فرنسا بالنسبة لتلك الأقطار باستثناء ليبيا – والعمل على تعميق مختلف علاقاتها مع دول الشمال وبالذات أوروبا على حساب جوارها الإفريقي بصفة خاصة، ودول الجنوب بصفة عامة، بعد أن بينت تجربة العقود الماضية عقم تلك السياسات وما انجر عنها من تبعية مهينة لأقطار المغرب العربي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وللاتحاد الأوروبي من بعدها، وخير مثال على ذلك تجربة «الشراكة الأورو– متوسطية»، التي انطلقت منذ 1995 ولم تستطع أن تحقق أيا من أهدافها، بل ظلت تراوح مكانها .

جملة العوامل هذه تجعل أقطار اتحاد المغرب العربي، مطالبة بوضع سياسات تركز على تعميق علاقاتها بجوارها الجغرافي في الجنوب وبالذات منطقة غرب إفريقيا، لقرب دول هذه المنطقة منها، ولتقدم مسارها الاندماجي، فالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي تأسست رسميا عام 1975 وتضم في عضويتها 15 دولة غرب إفريقية، بموجب معاهدة «لاغوس» بنيجريا والتي عدلت في «كوتونو» عام 1993 لدعم التكامل بين الدول الأعضاء في كافة المجالات، تعتبر من أكثر المجموعات في الجنوب تطورا في مسارها الاندماجي، وأهميتها الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي لا تحتاج إلى كثير من البراهين، لما تحتوي أراضيها من ثروات كبيرة، ولتأثير التغيرات الحاصلة فيها على أمن واستقرار أقطار المغرب العربي، وهو ما يستلزم من هذه الأقطار وضع السياسات المناسبة لتعميق العلاقات مع تلك المجموعة والاستفادة من مختلف مقوماتها الإستراتيجية، ولإبراز الأهمية الإستراتيجية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لاتحاد المغرب العربي، سنتناول الموضوع من خلال المحورين التالين :

المحور الأول : المقومات التي تبرز الأهمية الإستراتيجية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

ترتبط المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بأقطار اتحاد المغرب بروابط جغرافية تصل إلى حد التداخل لتجاور المنطقتين، كما ترتبط المنطقتان بروابط حضارية خاصة، تعززت عبر التاريخ من خلال الدور الذي لعبه أبناء أقطار المغرب العربي في نشر الإسلام واللغة العربية في غرب إفريقيا خصوصا وإفريقيا عموما، مما يسهل التواصل بين المجموعتين، وهذه المعطيات وما تمتلكه بلدان غرب إفريقيا من ثروات بشرية وثروات طبيعية، يعطيها أهمية إستراتيجية لأقطار اتحاد المغرب العربي، حيث يبلغ حجم اقتصاد هذا التجمع نحو 78 مليار دولار وتعداد سكانه حوالي 240 مليون نسمة، مما يجعل منها عمقا استراتيجيا حقيقيا لمنطقة المغرب العربي، في ظل المنافسة الدولية الشرسة الدائرة حاليا في مختلف مناطق العالم، وتتجلى تلك الأهمية أكثر من خلال :

1 – أهمية الموقع الجغرافي

تقع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في جوار جغرافي مباشر مع أقطار اتحاد المغرب العربي، وما ينجر عن ذلك من تداخل جغرافي وبشري وروابط اجتماعية، حيث تتداخل المنطقتان جغرافيا وبشريا، فأغلبية أقطار المغرب العربي، لها حدود جغرافية مباشرة مع العديد من دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وهو ما يسهل نقل الأشخاص والبضائع بين المجموعتين، خاصة إذا كانت هناك طرق برية معبدة وجسور مائية، مما يستدعي التسريع في تنفيذ المشاريع المبرمجة من هذا النوع من طرف الأقطار المغاربية القادرة اقتصاديا على ذلك، وهو الأمر الذي إذا تحقق، سيجعل أقطار المغرب العربي، قادرة ليس فقط على المنافسة في أسواق المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وإنما السيطرة عليها، لعوامل القرب الجغرافي والروابط الثقافية والحضارية، التي تربط بين المجموعتين.

2 – أهمية الثروات الطبيعية الموجودة في بلدان غرب إفريقيا

من المعروف أن أغلبية أراضي أقطار المغرب العربي، أراضي صحراوية قاحلة تعاني من قلة التساقطات المطرية وندرة المياه الجوفية، مما يجعلها غير قابلة للزراعة، بينما توجد بدول مجموعة غرب إفريقيا أراضي خصبة صالحة للزراعة ووفرة في المياه المطرية والجوفية، وهو ما يمكن لأقطار المغرب العربي الاستفادة منه، إذا عمقت علاقاتها مع دول المجموعة وقامت باستثمارات ذات طبيعة إستراتيجية، في تلك الميادين.

كما أن الاكتشافات النفطية المهمّة في غرب إفريقيا والتوقعات عن الطاقة الهائلة الكامنة في خليج غينيا وفي أماكن أخرى من المنطقة، ووجود دولة نيجريا بين دول منطقة غرب إفريقيا – التي تعتبر من بين الدول النفطية المهمة عالميا – من حيث الصادّرات وكذلك من حيث حجم احتياطياتها النفطية – تجعل من المرجح تحسن الأوضاع

الاقتصادية لدول المنطقة، وزيادة فرصها في جذب الاستثمارات الأجنبية في المستقبل.

3 – إمكانية استغلال أسواق المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

في ظل المنافسة الدولية على الأسواق، فإن سوق المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تشكل أهمية إستراتيجية لأقطار اتحاد المغرب، وذلك لوجود المعطيات التالية :

- القرب الجغرافي، حيث ترتبط أكثرية أقطار المغرب العربي بحدود جغرافية، مع العديد من بلدان غرب إفريقيا.
- حجم تلك الأسواق، تعتبر أسواق بلدان غرب إفريقيا أسواق واعدة، للأقطار المغاربية القادرة على التصدير، خاصة تونس والمغرب لحجمها، حيث تزيد على 240 مستهلك.
- توفر المواد الأولية، من المعروف أن بلدان غرب إفريقيا تتوفر ثروات طبيعية كبيرة، ظلت متروكة نهبا للدول الغربية الاستعمارية، وحان الوقت لأقطار المغرب العربي للدخول إلى هذه المنطقة للمشاركة في الاستثمار في هذه الثروات، بما يخدم مصلحة الطرفين، بوصفها شراكة بين دول من الجنوب.
- يد عاملة رخيصة، يمكن للأطراف المغاربية التي تستثمر في بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، أن تستفيد من اليد العاملة الكثيفة والرخيصة في هذه البلدان، كما أن اشتغال تلك اليد العاملة في الاستثمارات المحلية، سيوفر لها مورد رزق يجعلها تتخلى عن الهجرة، التي لها انعكاسات خطيرة على أوضاع أقطار المغرب العربي.

المحور الثاني : السياسة المغاربية المناسبة للاستفادة من الأهمية الإستراتيجية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

ينبغي القول بداية أنه ليست هناك سياسة مغاربية واحدة، نتيجة تعثر البناء المغاربي خلال العقدين الماضيين، وما يوجد هو سياسات مغاربية بعدد أقطار المغربي العربي، لكن ذلك لا يمنع الأمانة العامة للاتحاد المغاربي، من العمل على تنسيق الحد الأدنى من تلك السياسات، اتجاه هذه المنطقة الحيوية، وقيام كل قطر مغاربي على حدة برسم سياسة واضحة اتجاهها، وينبغي أن تقوم تلك السياسة على :

1 – أهمية إقامة بنية تحية للربط بين المنطقتين :

من الضروري اليوم لأقطار المغرب العربي، إقامة شبكة من الطرق البرية بينها مع دول غرب إفريقيا، لتسهيل حركة الأشخاص والبضائع بين المنطقتين، وكذلك إقامة جسر بحري فوق نهر السنغال، لزياد كثافة التواصل بين المنطقتين.

– ضرورة وعي أقطار اتحاد المغرب العربي مخاطر عدم الاستقرار في منطقة غرب إفريقيا على أوضاعها

عرف العديد من دول منطقة غرب إفريقيا في العقدين الأخيرين، حروب أهلية، مثل : سيراليون، ليبيريا، مالي، النيجر، ساحل العاج....، وبعض تلك الحروب والصراعات ما يزال مستمرا، مما فاقم من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة أصلا، وزاد في أعداد المهاجرين وانتشار الجريمة المنظمة، وتوسع نشاط الإرهاب في المنطقة، وهي عوامل تجعل أقطار المغرب العربي، مطالبة بضرورة تكثيف التنسيق مع دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لتجنب انعكاس تلك المخاطر على أوضاعها الداخلية أو التخفيف من حدتها على الأقل.

3 – ضرورة مواجهة التوسع الإسرائيلي في منطقة غرب إفريقيا :

لقد أعادت إسرائيل علاقاتها الدبلوماسية مع أغلبية دول منطقة غرب أفريقيا، باعتبارها ذات أهمية قصوى في الإستراتيجية الإسرائيلية، في مواجهتها مع العرب، وباعتبارها أيضاً منطقة غنية بالموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية، وهو ما يجعل الأقطار المغاربية مطالبة بمواجهة تلك الإستراتيجية، للمحافظة على مصالحها الحيوية في هذه المنطقة من العالم، ولمحاصرة النفوذ الإسرائيلي، بوصفها العدو الأول للعرب والمسلمين.

4 – ضرورة اهتمام اتحاد المغرب العربي بالصراع الحاصل حول منطقة غرب إفريقيا

هناك صراع الآن محتدم بين أطراف دولية عديدة على منطقة غرب إفريقيا، ولا يمكن لأقطار المغرب العربي أن تبقى تتفرج عليه، مما يجعلها مطالبة باتخاذ مواقف من ذلك الصراع والتدخل وفقا لما يخدم مصالحها ووفقا لإمكانياتها، من خلال : مراقبة تطور الصراع بين الأطراف الدولية الكبرى في منطقة إفريقيا الغربية، الدائر حاليا بين فرنسا الطرف المهين تاريخيا على المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكي الطرف المهيمن في الوقت الراهن على المسرح الدولي والساعي إلى إزاحة النفوذ الفرنسي منها، وإحلال نفطها محل نفط الخليج العربي، والصين الطرف الصاعد دوليا والساعي إلى إيجاد منطقة نفوذ في غرب إفريقيا، للحصول على نصيبها من نفطها وجزء من أسواقها بوصفها منطقة حيوية وواعدة اقتصاديا.

والحد الأدنى المطلوب من الدور المغاربي في هذه المنطقة، يجب ألا يقل عما تقوم بها إيران وتركيا فيها.

خلاصة القول أن أقطار اتحاد المغرب العربي عليها أن تعي الأهمية الإستراتيجية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وأنها الخاصرة الرخوة لها وعمقها الطبيعي والحضاري، وإذا لم تكن هذه الأقطار قادرة على وضع سياسة موحدة اتجاه هذه المنطقة، لتعثر اتحاد المغرب العربي وتشتت نيات أعضائه، فإنها مطالبة برسم

سياسات واعية بشكل منفرد، للاستفادة من أهمية تلك المنطقة، انطلاقا من الحكمة القائلة : «ما لا يدرك كله لا يترك جله»، كما أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، لا ينبغي أن ينظر إليها بوصفها منطقة غنية بالثروات فقط، وإنما يمكن لأقطار المغرب العربي، الاستفادة من تجربة الاندماج التي قامت بها دول هذه المجموعة، باعتبارها من أنجح تجارب الاندماج في القارة الإفريقية، وكذلك الاستفادة من مسيرة بعض دولها اتجاه التحول الديمقراطي ودخول بعضها بالفعل في مسلسل ديمقراطي ناجح .

4 ليبيا ومساعي التقارب المغاربي الإفريقي

د. أحمد علي الأطرش

تمهيد

من البديهي أن يكون لليبيا دور متميز في سياق العلاقات البينية الإفريقية. إن مكانة وموقع ليبيا الجيوستراتيجي، وتركيبتها الديموغرافية، وارثها التاريخي والحضاري الإنساني، ناهيك عن إمكانيتها الاقتصادية الهائلة والتأثير الكاريزمي لقيادتها، تؤهلها لأن تلعب دورا محوريا وفاعلا، وأن تكون كما تنعت «بوابة أفريقيا» المتوسطية.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: هل قامت ليبيا بالمساهمة في تعزيز العلاقات بين الدول المغاربية وباقي دول القارة السمراء، ووضعها ضمن سلم أولوياتها ؟ وهل عملت وبجدية على استثمار مكانتها المتميزة على أكمل وجه؟ نحاول من خلال هذه المساهمة إلقاء نظرة على مسار العلاقات المغاربية– الأفريقية، والتعرف –بقدر كبير من التحليل الموضوعي– على مدى تفاعل ليبيا مع محيطها القاري وذلك من خلال التركيز على التفاعلات الرسمية الحاصلة في إطارها الجغرافي. ولكون الدول المغاربية تقع جغرافياً في القارة الإفريقية، ولها روابط متعددة مع باقي دول القارة، وخاصة دول الجوار، فإننا سوف نتعرض للموضوع من زاويتين رئيسيتين : وهما مسار التقارب الليبي الإفريقي متبوعاً بمساعي ليبيا لدفع التقارب المغاربي الإفريقي.

التقارب الليبي الإفريقي

منذ قيام الثورة في ليبيا عام 1969 لم تكن إفريقيا تشكل بؤرة اهتمام مباشر في أجندة صناعة القرار في ليبيا، إلا أن هذا لا ينفي حقيقة أن ليبيا كان لها دور بارز في دعم حركات التحرر في أفريقيا إبان حقبة الاستعمار، وما تلاها من تداعيات تمثلت في مساعدة القوى التحررية الأفريقية من الإطاحة بنظم سياسية كانت تنعت بالعميلة، ومن صنيعة الاستعمار نفسه.

أبان فترة السبعينيات من القرن المنصرم، تمحورت أهداف السياسة الخارجية الليبية حول التشبث بنهج القومية العربية، والمستند إلى الفكر الناصري. وبشئ من الدقة، يمكن القول أن الأهداف تركزت حول التعجيل بقيام الوحدة العربية، والقضاء على دولة إسرائيل، والدفع بتنامي الإسلام، ودعم الفلسطينيين، والحد من الهيمنة الأجنبية – خاصة الغربية– في أفريقيا والمنطقة العربية. كما حاولت ليبيا – دون نجاحات ملموسة تذكر– في أن تنبؤا مكانة الدولة الفاعلة أو المحورية في النظام الإقليمي العربي.

بعد تخلي جل القادة العرب عن مؤازرة ليبيا، عمليا وليس خطابيا أو عاطفياً، وعدم تحديهم الفعلي للحصار الجائر الذي طبق على الشعب الليبي أثناء حقبة التسعينيات من القرن المنصرم، ارتأت القيادة الليبية إعطاء ظهرها لدعم فكرة المشروع القومي العربي الذي كان ضمن أهم الأهداف والمرتكزات الإستراتيجية في السياسة الخارجية الليبية. ما سبق، جعل ليبيا تبحث عن فضاء بديل، ولو تكتيكاً، مما أدي بها إلى تفضيل المسار الإفريقي.

ومما زاد في تسارع وتيرة التحول الليبي لإفريقيا، قيام القادة الأفارقة بكسر الحصار على ليبيا والذي تكلل بقيام بعضهم بتحدي علني لذلك والقيام برحلة جوية إلى ليبيا رغم الحصار الجوي الذي كان مفروض على ليبيا تحت مظلة الأمم المتحدة. جاء ذلك التحرك استناداً لما تم الاتفاق عليه في قمة واقادوقو الأفريقية (1998)، حيث لم يتهرب القادة الأفارقة من اتخاذ موقف فعال وحاسم كما يفعل القادة العرب عادة وفي مثل هذه الظروف حيث الإبقاء على استخدام لغة التنديد والشجب المتعارف عليها في قاموس الدبلوماسية الرسمية العربية.

لقد أثمرت جهود ليبيا في مؤازرة إفريقيا، وبشتى الوسائل الممكنة، عرفانا منها بالجميل، في طرح مبادرة لتفعيل العمل المؤسساتي الإفريقي. ففي 1999/9/9 صدر «إعلان سرت» المتضمن موافقة القادة الأفارقة على المبادرة الليبية وتأسيس الإتحاد الإفريقي بديلاً عن منظمة الوحدة الإفريقية بغية تسريع الاندماج في القارة وتمكينها من القيام بدورها الصحيح على الساحة الدولية، وخاصة على الصعيد الاقتصادي. وفي قمة دربان بجنوب إفريقيا عام 2002، أعلن رسمياً عن قيام الإتحاد الإفريقي.

رغم أن ليبيا من الدول التي ساهمت، كما اشرنا سلفاً، في دعم حركات التحرر الإفريقية أبان حقبة التصدي للاستعمار، وذلك بكافة الوسائل المتاحة، إلا أن هذا المساعدات لم تتوقف بعد ذلك. لقد حرصت ليبيا على أن يكون لها حلفاء في القارة مما استوجب دعم بعض الأنظمة وتقديم يد العون لتغيير بعضها بذريعة كونها عميلة للاستعمار.

عقب التوجه الليبي الجديد نحو أفريقيا تكاثف التعاون الليبي الإفريقي على كافة الصعد. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عززت ليبيا علاقاتها مع معظم الدول الإفريقية – بما فيها الدول المغاربية – على المستويين الثنائي والجماعي حيث أبرمت عديد اتفاقيات التعاون. كما تدخلت ليبيا (كوسيط) محاولة منها في التوصل إلى تسويات لعدد من المنازعات البينية الأفريقية، ومن أبرزها ما حصل في السودان والكونغو الديمقراطية والصومال وإفريقيا الوسطى واريتريا وإثيوبيا.

ولتوسيع دائرة نفوذها في القارة، قامت ليبيا بتسخير إمكانات مادية ضخمة سواء عبر تقديم المساعدات المالية وبتحفيز القطاعين العم والخاص الليبيين على الاستثمار في القارة، حيث شمل هذا بالطبع الدول المغاربية. أضف إلى ذلك، المقترح الذي طرحه الزعيم الليبي معمر القدافي على القادة الأفارقة والمتضمن تحويل دول القارة إلى دولة اتحادية وبقيادة موحدة تحت مسمى «الولايات المتحدة الإفريقية». ولكن، ولعدة معوقات جوهرية، لم يتم التمكن من تكريس هذه الأطروحة عملياً. في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن بعض القوى الإقليمية الإفريقية، وخاصة دولتي جنوب إفريقيا ونيجيريا، غير متحمسة بعد لقبول المقاربة الليبية بحجة أن القارة ليست مؤهلة للقيام بذلك وفق ظروفها الراهنة.

التقارب المغاربي الإفريقي

بعد الانتكاسات التي لحقت بالعديد من المبادرات الإقليمية، وخاصة أثناء مرحلة ما بعد الاستقلال، شهدت الدول العربية في فترة الثمانينيات من القرن الماضي بروز التنظيمات الرسمية الفرعية أو الجهوية. لم يمكن التجاور الجغرافي فقط هو العامل الذي حفز على ذلك، بل كان للتماثل في الأوضاع الاقتصادية والتناغم في الرؤى السياسية بين بعض القيادات دور بارز في تسهيل تجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع، وأبرز مثال على ذك نجدها في مكونات مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبغض النظر عن عنصر الفاعلية والاستمرارية، خاصة في الحفاظ على الأمن الإقليمي المشترك، إلا أن هذا التحول نجم عنه تأسيس تجمعات رسمية فرعية ومن ضمنها اتحاد المغرب العربي.

أثناء مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، أي حقبة توجه ليبيا نحو إفريقيا، كان هناك نزوع ليبي نحو تعزيز التعاون على الصعيد الجهوي الإفريقي كمدخل أو انطلاقة لتفعل العمل المشترك على الصعيد القاري. إن أبرز المحطات الهامة في تلك المرحلة، قيام ليبيا بإنشاء تنظيم فرعي يعرف بتجمع دول الساحل والصحراء، (أو كما يعرف بتجمع س ص أيضا) الذي تأسس عام 1998، ويضم حالياً في عضويته 28 دولة إفريقية. الهدف من قيام هذا التجمع الرسمي هو تعزيز السلم والأمن والاستقرار لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أنه من لابد من الإشارة هنا أن هذا التجمع يضم في عضويته المملكة المغربية لتمكينها من أداء دورها على الساحة الإفريقية كونها ليس عضواً في الإتحاد الإفريقي بعد انسحابها الطوعي من عضوية منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) منذ عام 1984، وذلك لأسباب متعلقة بأسلوب تعامل المنظمة مع ملف ومجريات الخلاف الجزائري المغربي. كما يجب التنويه أن التجمع يضم في عضويته كل الدول المغاربية باستثناء الجزائر.

ومحاولة في رأب الصدع وتضييق الهوة المتصل بالعلاقات المغاربية الأفريقية بشكل عام والعلاقات المغاربية البينية بصفة خاصة، ارتأت ليبيا إيجاد بدائل وقنوات تتيح التواصل والتقارب حيث تكللت هذه المساعي مؤخرا باستضافة القمة الثالثة للاتحادين الأوروبي والأفريقي، وبحضور رسمي من كافة الدول المغاربية. لقد تركز اللقاء الذي عقد في العاصمة الليبية طرابلس في 29-2010/11/30 على قضايا جوهرية وحيوية أبرزها الهجرة والحكم الراشد والديمقراطية وحقوق الإنسان والتجارة والتكامل الإقليمي وتغير المناخ والطاقة والبحث العلمي والفضاء. وتمخض عن هذه القمة إصدار وثيقة ختامية بعنوان «إعلان طرابلس» تؤشر إلى انطلاق مرحلة جديدة في التعاون بين القارتين، بالإضافة إلى خطة العمل الثانية المشتركة للفترة من 2011 إلى 2013، متضمنة العديد من البنود ذات الصلة بالقضايا المطروحة في جدول الأعمال والتي تعد دعامة أساسية لتعزيز مسار التعاون بين القارتين.

ملاحظات ختامية

من خلال ما ورد في هذه المساهمة، يبدو أن ليبيا ساهمت إلى حد كبير في العمل على تعزيز جسر التواصل بين الدول المغاربية وباقي الدول الإفريقية من خلال خلق قنوات للحوار والتعاون في المجالات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين هذه الدول. إن الحاجة المتزايدة للتعاون المشترك بين الدول المعنية يحتم على ليبيا الإسهام في لعب دور اكبر في هذا الصدد، ولعدة اعتبارات تمت الإشارة لها في مستهل هذه الورقة. إن الحاجة الماسة لتكثيف الجهود يرتكز على حقيقة أن المنطقة الفاصلة بين دول المغرب العربي ودول إفريقيا جنوب الصحراء، أي منطقة الصحراء الكبرى، أصبحت محور اهتمام إقليمي ودولي نظراً لبروز وتنامي مكانتها كمعقل وممر آمن للإرهاب والهجرة غير القانونية والتهريب وغيرها من عناصر التهديدات والتحديات الأمنية الإقليمية والدولية.

5 «منطقة الساحل الإفريقي وأمن المغرب العربي»

د. أحمد ادريس

الساحل هو الاسم العربي الذي أطلقه المسلمون الفاتحون أو الناشرون للإسلام في إفريقيا، على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية. وهو خطّ يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، على مساحة تناهز ثلاثة ملايين كيلومتر مربع. ويلامس هذا الخطّ كلّ من السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر ونيجيريا وتشاد والسودان واريتريا. ولمنطقة الساحل الإفريقي اليوم معنى جيبو–سياسي أوسع، يأخذ بعين الاعتبار كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى، أي بإضافة دول الشمال الإفريقي، وخاصة منها دول المغرب العربي.

لذلك تعدّ منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق المفتوحة شساعة في العالم، بمساحة تفوق تسعة ملايين كيلومتر مربع.

التحديات الأمنية المرتبطة بمنطقة الساحل الإفريقي

رغما عن شساعة هذه المنطقة وموقعها المحوري، فهي، وإلى ماض غير بعيد، لم تكن تستأثر بأيّ اهتمام دولي أو إقليمي واسع، باستثناء تدخل المنظمات الدولية للإغاثة في حالات المجاعة الكبرى. فهي تعتبر تقليديا، منطقة عبور ومسالك تجارية «آمنة» بين الشمال والجنوب، مع بعض البؤر للتوتر وبعض النزاعات المحلية التي لا تهدد المنطقة بأسرها كالنزاع في الصحراء الغربية وصراع الطوارق مع السلطة المركزية في النيجر ومالي، كما عرفت فترات من الصراع الخافت أحيانا و الساخن أحيانا أخرى، بين فرنسا وليبيا على النفوذ فيها.

إلا أن القيمة الإستراتيجية الدولية للمنطقة قد تغيرت بشكل جذري في السنوات الأخيرة، ويمكن تفسير ذلك على الأقل باستحضار سببين :

يرتبط السبب الأول بأهمية حجم الثروات المعدنية من كل الأنواع المتوفرة في المنطقة : نفط، ذهب، فضة، فسفاط، ماس، حديد، نيكل، زينك، بوكسيت، يورانيوم، بلوتونيوم، كوبالت، مانغناز وغيرها من المعادن النادرة. كما أن استغلال الثروات النفطية الهامة في الإقليم الساحلي، أصبح واقعا ملموسا في تشاد مثلا التي تصدر حاليا 200 ألف برميل يوميا، كما أن عمليات الحفر الجارية في صحراء مالي تنبؤ بنتائج مشجعة، وتتميز النيجر بكونها ثالث مصدر لمعادن اليورانيوم بعد استراليا وكندا. كما ستضل الجزائر أهم مصدر للغاز في المنطقة.. كما من المتوقع أن يتحول غرب أفريقيا في المدى القريب إلى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية، مما عزز اهتمام القوى الدولية به. خاصة وأنّ هشاشة النظم السياسية في هذه المنطقة وضعف السلطة المركزية فيها جعل الدول الساحلية غير قادرة من جهة على تحقيق تنمية مجتمعاتها ولا على توفير متطلبات العيش الكريم لمواطنيها، ولا على تأمين الإمدادات من الطاقة والمواد الأولية التي تحتاجها الدول الصناعية.

أما السبب الثاني، وهو كذلك ليس ببعيد عن هشاشة وضعف الدولة، فيتمثل في تحول صحراء الساحل الإفريقي إلى قاعدة رئيسية للإرهاب، وذلك بعد أن حولت الجماعات الإرهابية الجزائرية خاصة والتي ألحقت نفسها بتنظيم القاعدة، مركز نشاطها واستقرت بالصحراء تحت تسمية «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي». كما أضحت المنطقة كذلك فضاء رئيسيا لتجارة المخدرات والسلاح والهجرة السرية والاتجار في البشر.

ويعتبر هذا المعطى، لا محالة من أهم التحديات المهددة لأمن المغرب العربي وذلك من جهة : لأنّ الغاية الأساسية والأصلية للتنظيمات الإرهابية الجهادية المستخدمة للخطاب الديني الإسلامي لتبرير أعمالها هو استهداف الأنظمة العربية المحلية من أجل الإطاحة بها وإقامة الدولة الإسلامية على الأرض العربية.

من جهة ثانية فإنّ استخدام صحراء الساحل الإفريقي في تهريب المخدرات بكميات متزايدة (حوالي خمسين طن من الكوكايين سنويا بقيمة تناهز المليارين من الدولار) قادمة خاصة من جنوب القارة الأمريكية، بهدف تحويلها إلى مقصدها الرئيسي المتمثل في السوق الأوروبية، يؤدي دون شك إلى تحويل منطقة المغرب العربي إلى مسلك رئيسي لتهريب المخدرات نحو شمال المتوسط، وإلى سوق فرعية للاستهلاك.

ومن جهة ثالثة فإنّ ارتفاع عدد المهاجرين السريين الذين يعبرون الصحراء من أجل التوجه إلى أوروبا عبر الفضاء المغاربي، أصبح يشكل بالنسبة لسلطات الدول المغاربية المعنية تحديا اجتماعيا وأمنيا هاما. ويتراوح عدد المهاجرين السريين الوافدين سنويا على منطقة المغرب العربي بين المائة والمائة وعشرون ألف مهاجر، يتجه ثلثيهم إلى ليبيا التي يعيش فيها اليوم بين مليون ومليون ونصف من هؤلاء المهاجرين، فيما يتجه الثلث الباقي إلى كل من المغرب والجزائر وموريتانيا، وأحيانا إلى تونس. ولقد أدت عوامل عديدة إلى استقرار هؤلاء المهاجرين بمنطقة المغرب العربي، رغما عن كون تمَثُل هدفهم الأساسي في التحول إلى الأراضي الأوروبية. فتشديد الحراسة على الحدود والتعاون بين ضفتي المتوسط في مجال المراقبة البحرية، ضيق الخناق على شبكات التهريب وحوّل المنطقة المغاربية تقريبا من منطقة عبور للهجرة من جنوب الصحراء إلى منطقة مقصد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» كما يراها عدد من الملاحظين، تلعب دورا لا يستهان به في كل هذه المجالات مجتمعة، حيث أصبحت المنظمة الإرهابية، و حسب العديد من الدارسين لقضايا الإرهاب، أقرب إلى التنظيم الإجرامي القائم على عمليات التهريب مهما كان نوعها سواء تعلقت بالمخدرات أو بالسلاح أو بالبشر، واقتصار نشاطها الإرهابي الفعلي على القيام أحيانا وكلما سنحت الفرصة باستهداف مصالح الدول الغربية من خلال القيام بخطف الرعايا، خاصة من الأوروبيين.

إلاّ أنّ «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» ورغم ما يبدو من طغيان الطابع الإجرامي على نشاطها الحالي، أي منذ أن استقرت في منطقة الساحل الإفريقي، فإن ذلك لا يشكل هدفا في حدّ ذاته، وإنما وسيلة تمكن التنظيم من توفير التمويل اللاّزم لعمليات إرهابية مستقبلية. كما أن مواصلة استقطاب التنظيم لعناصر جديدة يتم بالدرجة الأولى على أساس العقيدة الجهادية، ونفس تلك العقيدة هي التي تدفع المقاتلين العرب والأفارقة، خاصة أولئك الذين يعودون من دول كالعراق، أفغانستان وباكستان، إلى الالتحاق بمنطقة الساحل الإفريقي وتعزيز صفوف «القاعدة» هناك، وهم الذين دربتهم الحرب تدريبا لا يستهان به، خاصة في مجال القتال داخل المدن، وهي خبرة يخشاها اليوم كل الخبراء الأمنيين.

كلّ هذا حوَلّ تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» ومنطقة الساحل الإفريقي، بشكل جدّي إلى أحد العناصر الأساسية في الاستراتيجيات الأمنية الغربية، أمريكية كانت أو أوروبية أو بالنسبة للحلف الأطلسي.

تحدّي التدخل الخارجي وضرورة التنسيق الأمني

إنّ الاهتمام الغربي بمنطقة صحراء الساحل الإفريقي، على الصعيد الأمني، تأتي أساسا في إطار الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. ففي هذا الإطار قررت الإدارة الأمريكية برائسة بوش الإبن في نهاية سنة 2006 إنشاء «القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة بإفريقيا، الأفريكوم» (AFRICOM) الذي أعلنت عن تكوينه رسميا في فبراير 2007 وبدأ في العمل الفعلي في فاتح أكتوبر 2008، انطلاقا من مدينة شتودغارت الألمانية، مقر القيادة العسكرية الخاصة بأوروبا. وهو مقر مؤقت في انتظار أن تتم استضافته من قبل أحد الدول الإفريقية.

ويعتبر إنشاء «الأفركوم» خطوة حاسمة و دالّة على رغبة أمريكية صارمة في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية، وهو ما ترفضه رفضا صارما أغلب الدول المعنية. فقبل ذلك ساعدت الولايات المتحدة، في إطار حربها على الإرهاب، على تدريب فرق من جيوش دول الساحل على مكافحة الإرهاب، و ذلك أولا في إطار ما يعرف ب» مبادرة دول الساحل لمكافحة الإرهاب» (Pan Sahel Initiative) التي أطلقتها في بداية 2003، ثم بعد ذلك وانطلاقا من سنة 2005 في إطار ما يعرف ب» مبادرة مكافحة الإرهاب ما بين الدول المطلّة على الصحراء» (Trans–Saharan Counter–terrorism Initiative (TSCTI)) وهي المبادرة التي تمّ فيها إلحاق دول المغرب العربي بالمبادرة السابقة التي كانت تظمّ فقط دول الحافة الجنوبية للصحراء.

ويبدو أن بعض دول المغرب العربي تسعى من أجل أن يكون لها دورا فعّالا في هذه الإستراتيجية الأمريكية، فيبدو أنّ المغرب مثلا عرض من جهته أن يكون مقر القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة بإفريقيا فوق أراضيه، كما يبدو أيضا أن» الجزائر قبلت بتركيز قاعدة جوية لطائرات التجسس في تمنراست من أقاليمها الجنوبية.

وفي إطار برامج عمل «الأفريكوم» تم منذ سبتمبر 2008 إطلاق عملية « حرية مستدامة في منطقة الصحراء» (Enduring Freedom Trans Sahara) وهي عملية تستهدف أساسا وضع شراكة لمحاربة «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» تشارك فيها كل دول المعنية وتسمح بتواجد بعض العناصر من الفرق العسكرية الأمريكية المتخصصة . ومن ضمن مظاهر الشراكة في هذا الصدد المناورات العسكرية التي تمّ تنظيمها في شهر ماي من هذه السنة، والتي شاركت فيها 15 دولة من المنطقة من بينها المغرب والجزائر.

هذه المظاهر من «التعاون» الأمني، لا تخفي رغبة دول المنطقة، خاصة في المغرب العربي، في الاحتفاظ بزمام الأمور وعدم ترك المجال مفتوحا للقوى الخارجية وحدها. فرغم الحاجة الملّحة لهذه القوى الخارجية، بالنظر إلى طاقاتها الضخمة، وقدرتها التكنولوجية في المراقبة عن بعد، إلى غير ذلك من الوسائل الاستخباراتية والعسكرية المتطورة، فإن المحافظة على السيادة الوطنية يظل أشدّ إلحاحا. فكثيرون هم الذين يعتبرون أنّ التعاون الأمني مع القوى الخارجية لا يخدم إلاّ مصلحة هذه القوى، التي تسعى من خلال تواجدها العسكري المكثف، وبعلّة محاربة الإرهاب، أن تسيطر على مصادر القرار الوطنية المحلية، وأن تضمن بالدرجة الأولى مصالحها الاقتصادية من خلال تأمين إمدادات الطاقة (تأمين أنبوب الغاز الضخم مثلا الذي سوف يربط بين نيجيريا وأوروبا عبر الجزائر) وحاجياتها من المعادن في منطقة تزخر بالثروات من هذا النوع.

من هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، أي بين الدول المعنية فقط دون غيرها. وهو ما تحاول الجزائر القيام به مثلا، حيث أنشأت مركز قيادة إقليمي في تمنراست بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تلك التي تقوم بها جيوش كل من موريتانيا ومالي والنيجر. كما شهدت هذه المنطقة من الصحراء الجزائرية اجتماعات في نهاية سبتمبر من هذه السنة لمجلس رؤساء أركان الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، بهدف «وضع إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة»، بحسب نص بيان وزارة الدفاع الجزائرية.

إلاّ أن التنسيق الأمني، وهو الذي تعتبره كل الأطراف، العنصر الجوهري للنجاح في التغلب على التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، يستدعي لا محالة تجاوز الخلافات التي تهيمن على علاقات بعض الجيران، والتي تؤدي إلى إقصاء هذا الطرف أو ذاك من إستراتيجية التنسيق المطلوبة، فتغدو بالضرورة فاشلة.

فالإقصاء المتبادل يقود حتما إلى خطط متنافسة تدمرّ بعضها البعض، وتؤول إلى ظهور محاور متصارعة. وهو ما لا يخدم مصلحة أوطاننا، ويفتح الباب على مصراعيه أمام التدخل الأجنبي الذي يصبح عندها لا مفرّ منه.

مجموعـــة الـخبـــراء الـمغاربيـــن

مجموعة الخبراء المغاربيين هي مجموعة تضم عددا من الأساتذة المغاربيين المؤمنين بفكرة اندماج المغرب العربي وبوحدة قضاياه، تكونت في إطار التعاون بين مركز الدراسات المتوسطية والدولية ومؤسسة كونراد أديناور.

هذه المجموعة تتألف من فريق قارّ يمثل النواة المركزية للمشروع ومحركه الأساسي، يلتحق به كلما اقتضت الحاجة وحسب المواضيع الذي يتم التطرق إليها، عددا من الدارسين المختصين في المجال.

ويهدف الفريق من خلال عمله إلى إصدار ورقة بحثية تركّز على قضية من القضايا التي تهم المغرب العربي سواء تعلقت بالعلاقات البينية بين أقطاره أو بمكانة هذه المنطقة في محيطها الإقليمي والدولي.

إن فريق الخبراء المغاربيين هو فريق مستقل لا يعبّر بأيّ حال من الأحوال عن أيّ موقف رسمي لأيّة جهة كانت، وهو يسعى من خلال الحثّ على التفاهم والدفع إلى الحوار في جميع المجالات إلى تجاوز كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة بناء المغرب العربي أو الحطّ من مكانته.

أعضـــاء الـمجموعـــة

أحمـد إدريـس
مدير مركز الدراسات المتوسطية والدوليّة
ahmdriss@gmail.com

أحمـد الأطـرش
أستاذ العلوم السياسيّة
جامعة الفتح – طرابلس – ليبيا
ahmedalatrash@hotmail

عبـد الـنـور بـن عنتـر
أستاذ وباحث
الجزائر
abdennour.benantar@gmail.com

امحمـد مـالكـي
مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسيّة
جامعة القاضي عياض – مراكش
mhammedmalki@yahoo.fr

ديـدي ولـد الـسالـك
رئيس المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجيّة
نواكشوط – موريتانيا
didisaleck@yahoo.fr

الأوراق الـواردة فـي هـذا الـعـدد لا تـعبّـر إلاّ عـن آراء أصحـابـهـا

Konrad Adenauer Stiftung

مركز الدراسات المتوسطية والدولية
Centre of Mediterranean and International Studies

SIMPACT